

البناء

الخارجية الروسية: تفاصيل مبادرة نشر قوة سلام في أوكرانيا غير واضحة

الكرملين: قادة «النورماندي» يؤكدون انخفاض حدّة القتال في دونباس



دويتسك ولوغانسك قد أعلنت سيطرتها التامة على ديبالتسيفو، فيما أكدت سلطات دونباس بدء سحب عتادها الثقيل من خطوط التماس تنفيذًا لاتفاق مينسك. إلى ذلك، أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن مبادرة كييف حول نشر قوات لحفظ السلام في أوكرانيا غير واضحة، مؤكدة ضرورة تسوية هذه الأزمة على أساس اتفاقات مينسك وقرار مجلس الأمن الدولي. وذكر المتحدث بقرار مجلس الخارجية الروسية في 12 شباط، نصت على أن عملية إعادة السيطرة الكاملة للحكومة الأوكرانية على الحدود في منطقة النزاع يجب أن تبدأ في اليوم الأول بعد إجراء انتخابات محلية على أن تستكمل بعد التسوية السياسية

الشاملة. وأكد الدبلوماسي الروسي أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستساعد بدعم من مجموعة الاتصال الثلاثية في سحب الأسلحة الثقيلة من خط الفصل وستؤمّن مراقبة فعالة لنظام وقف إطلاق النار.

وأشار لوكاشيفيتش إلى أن طرفي النزاع في أوكرانيا يتحملان المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاقات مينسك بشكل شامل، وأشار لوكاشيفيتش إلى أن طرفي النزاع في أوكرانيا يتحملان المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاقات مينسك بشكل شامل، وأوضح أن بلاده ترحب بتبني مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2202 الخاص بدعم اتفاقات مينسك، معربا عن أمه في أن الدعم المشترك للمجتمع الدولي سيساعد في تحويل تسوية النزاع الأوكراني إلى المجري السلمي لمصلحة الشعب الأوكراني بجامعه. وأكد الدبلوماسي الروسي أن موسكو على استعداد لدعم عمل بعثة المراقبة الخاصة

التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ماديا وماليا وفنيا.

من سياق أخرى، أفاد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية بأن فريق المفتشين المتكون من 4 ضباط أوكرانيين قام في الفترة بين 9 و12 شباط بزيارة مقاطعة روستوف الروسية، ولم يكشف أي نشاط عسكري يتطلب إبلاغًا مسبقًا، مشيرًا إلى أن الجانب الروسي التزم بدقة وفيقة فيينا لعام 2011 حول الإجراءات لتعزيز الثقة والأمن.

وأعرب لوكاشيفيتش عن استيائه بشأن اتهام الزركان العامة الأوكرانية وسائل الإعلام الروسية بما اعتبرته: «مزور تأكيدات الجانب الأوكراني لعدم وجود نشاط لوجيات الجيش الروسي في المنطقة».

وأشار الدبلوماسي الروسي إلى أن كييف

على رغم السجل الحافل... البيت الأبيض ينفي إجراء مفاوضات مع طالبان



عناصر طالبان

وتشير تقارير إلى أن الاتصالات السرية بين الولايات المتحدة وحركة طالبان تواصلت على فترات متقطعة، إذ أكدت أنباء أن مسؤولًا أميركيًا رفيعًا أبلغ أواخر عام 2011 قائد الجيش الباكستاني أشفاق رفيز كيناي بأن واشنطن تجري مفاوضات سرية مع طالبان في قرية نائية في ألمانيا قريبة من ميونخ، وطلب منه توفير حماية لممفلي حركة طالبان الذين يجرون محادثات مع دبلوماسيين أميركيين في ألمانيا والدوحة، خوفًا من تعرضهم لهجمات انتقامية من منطريي الحركة ومن عناصر تنظيم القاعدة.

وأكدت تقارير صحافية أن

المسؤول الأميركي سلم قيادة الجيش الباكستاني قائمة تضم 3 مفاوضين لطالبان يتقدمهم الملا محمد طيب آغا، وهو من المقربين من الملا عمر، وكان مديرًا لمكتبه من عام 1996 وحتى سقوط نظام الحركة عام 2001، ووعد قائد جيش باكستان بتوفير الحماية لممفلي الحركة إذا دخلوا الأراضي الباكستانية.

وظهر أول تأكيد رسمي للاتصالات بين الأميركيين وحركة طالبان عام 2011 حين أعلن الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي أن الولايات المتحدة وقوى أجنبية أخرى تجري محادثات تمهيدية مع حركة طالبان

بهدف التوصل إلى تسوية تضع حدًا للحرب المتواصلة في أفغانستان. وأعلن عام 2013 أن حركة طالبان افتتحت مكتبًا لها في العاصمة القطرية الدوحة، بالتزامن مع إعلان الرئيس الأفغاني حامد كرزاي أنه ينوي إرسال وفد إلى قطر للتفاوض مع طالبان، تبع ذلك تأكيد مسؤولين أميركيين بأن ممثلين لبلادهم سيبدون قريبًا لقاءات رسمية مع الحركة في الدوحة.

وبرزت محاولة الولايات المتحدة «مغازلة» طالبان بوضوح عام 2014 حين أعلن مسؤول أميركي رفيع بوزارة الخارجية أن اسم قائد طالبان، غير مدرج في لائحة المطلوبين لدى

مكتب التحقيقات الفدرالي، لكنه مدرج في قائمة المطلوبين في وزارة الخارجية، مشيرًا إلى وجود احتمال يشطب على من هناك. وعلى رغم أن واشنطن كانت وضعت مكافأة قدرها مليون دولار لمن يبدلي بمعلومات عن الملا عمر منذ الأيام الأولى للحرب عام 2001، إلا أن الإدارة الأميركية قررت فيما يبدو مهادنته عام 2013 قبيل سحب قواتها من هناك نهاية العام، خصوصًا مع ورود أنباء عن إجراء اتصالات متعددة بين الإدارة الأميركية وحركة طالبان في دول عدة منها ألمانيا وفرنسا وتركيا وقطر.

وقال الوزير التركي: «سيتمول المشروع من الخارج». وقد اكتمل العمل في تقييم العروض ولم يقدم أي عرض جديد، مضيفًا أنه «سيتم دمج المنظومة المعنية في المنظومة الوطنية للدفاع عن تركيا الأميركية قررت فيما يبدو مهادنته عام 2013 قبيل سحب قواتها من هناك نهاية العام، خصوصًا مع ورود أنباء عن إجراء اتصالات متعددة بين الإدارة الأميركية وحركة طالبان في دول عدة منها ألمانيا وفرنسا وتركيا وقطر.

وقال الوزير التركي: «سيتمول المشروع من الخارج». وقد اكتمل العمل في تقييم العروض ولم يقدم أي عرض جديد، مضيفًا أنه «سيتم دمج المنظومة المعنية في المنظومة الوطنية للدفاع عن تركيا الأميركية قررت فيما يبدو مهادنته عام 2013 قبيل سحب قواتها من هناك نهاية العام، خصوصًا مع ورود أنباء عن إجراء اتصالات متعددة بين الإدارة الأميركية وحركة طالبان في دول عدة منها ألمانيا وفرنسا وتركيا وقطر.

وقالت إن ما تقوله الحكومة «الإسرائيلية» لا يعكس بشكل دقيق تفاصيل المحادثات.

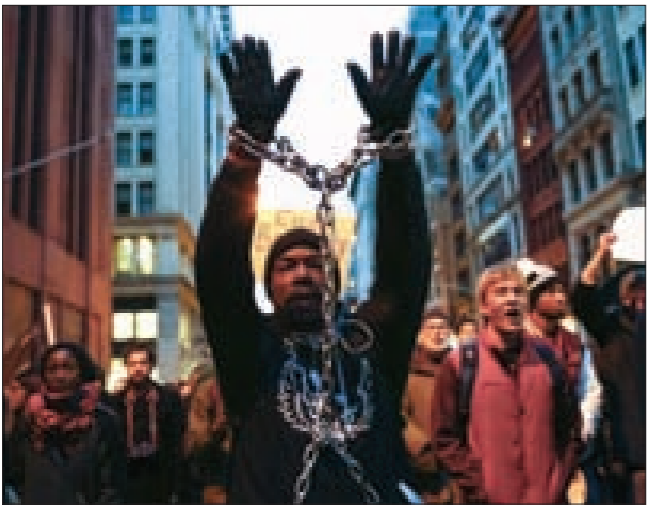


جوش ارنست

دوليات 13

وزارة العدل الأميركية تستعد لمقاضاة

شرطة فيرغسون بالتحيز العرقي



قالت شبكة «CNN» إن وزارة العدل الأميركية تستعد لمقاضاة إدارة شرطة فيرغسون بولاية ميزوري بشأن مزاعم بممارسات تطوي على تمييز عرقي ما لم توافق شرطة البلدة على إجراء تغييرات.

ونقلت الشبكة التلفزيونية عن مصادر قولها إن وزارة العدل لن توجه اتهامات إلى دارن ويلسون الضابط الأبيض الذي تورط في إطلاق الرصاص الذي أودى بحياة الفتى الأسود الأغلز مايكل براون في شهر آب الماضي لكن من المتوقع أن تحدد اتهامات بانتهاج شرطة فيرغسون أساليب تطوي على تمييز ضد الأقليات.

وقالت «CNN»: «إن وزارة العدل ستقيم دعوى قضائية إذا لم توافق شرطة فيرغسون على مراجعة وتغيير تلك الأساليب، في حين امتنع بيتر كار المتحدث باسم وزارة العدل عن التعقيب على التقرير الصحافي».

وقالت الشبكة الأميركية إن الدعوى القضائية المحتملة لوزارة العدل قد تتضمن اتهامات بأن الشرطة تستهدف الأقليات في إصدار مخالفات مرورية صغيرة ثم تسجنهم إذا لم يتمكّنوا من دفع الغرامة المالية، وأضافت أن الوزارة ستطلب إشراك قضاة على التغييرات التي تتخذها شرطة فيرغسون لتخسين معاملتها مع الأقليات.

وأدى إطلاق الرصاص على براون إلى أشهر من الاحتجاجات اتسم بعضها بالعنف في فيرغسون واستقطب المنتقدين لمعاملة الشرطة ونظام العدالة الجنائية الأميركي للسود وجماعات الأقليات الأخرى.

وقررت هيئة محلفين عليا في مقاطعة سانت لويس العام الماضي عدم توجيه اتهامات إلى ويلسون الذي ترك الشرطة منذ ذلك الحين، في حين تجري وزارة العدل تحقيقات في حادث إطلاق الرصاص.

وفي وقت سابق هذا الشهر، قال وزير العدل الأميركي إريك هولدر، إنه يأمل بإتمام تحقيق الحريات المدنية في حادث إطلاق الرصاص قبل أن ينتسخ.

تعيين مدير جديد

لجهاز الأمن السري الأميركي

عيّن الرئيس الأميركي باراك أوباما جوزيف كلانسي مديراً جديداً لجهاز الأمن السري المكلف بحمايته بعد سلسلة من الفضائح كشفت عن قصور في عمل الجهاز.

وجوزيف كلانسي، الذي يخدم في هذا الجهاز منذ 27 سنة، كان يشغل منصب المدير بالوكالة منذ تشرين الأول محل جوليا بيرسون، التي استقالت بعد عملية تسلل إلى البيت الأبيض.

وأعلن المتحدث باسم البيت الأبيض جوش إيرنست تعيين كلانسي «مديراً دائماً لجهاز الأمن السري في الولايات المتحدة»، قائلاً إنه «شخص تحلي طيلة مسيرة عمله داخل الجهاز، بالكثير من الصدقية التي بناها داخل الوكالة».

وكانت لجنة تحقيق شكلتها وزارة الأمن الداخلي أوصت بتعيين مرشح من خارج العاملين في الجهاز، وذلك بعد عملية تسلل إلى البيت الأبيض ألقت الضوء على قصور في حماية الرئيس الأميركي، لكن الإدارة الأميركية لم تتأخذ بالاقتراح.

الهند نحو صدارة الدول المصنعة للأسلحة

أعلن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي خلال معرض الدفاع والطيران في بنغالور، خطة بلاده لرفع نسبة المعدات العسكرية المصنعة في أراضيها إلى 70 في المئة بحلول عام 2020.

وأكد مودي بحضور مئات الصناعيين من الهند والخارج، «ربما الموضوع ليس جديدا بالنسبة إلى البعض منكم، لكنه (صناعة الأسلحة) مجال نريد أن نكون فيه في الصدارة»، وأضاف: «نقوم بإصلاح سياسة التزود بالمعدات الدفاعية وسنعطي تفضيلاً واضحاً لكل ما يتم تصنيعه في الهند».

وتشارك في معرض بنغالور، الذي يستغرق خمسة أيام، مئات المجموعات الدفاعية والجوية، لا سيما «داسو» و«إيرباص» و«بوينغ». ومن بين المقالات المعروضة طائرة «رافال» من تصنيع «داسو» التي وقعت عقدها الأول للمصدير مع مصر.

تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة، التي تعتبر المزود الأول للهند بالأسلحة، تحتل المرتبة الأولى بين المشاركين في المعرض، فتمثلها 64 شركة، وتليها كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا وكيان العدو «الإسرائيلي». وتبدي الهند منذ عقود رغبة في الحد من استيراد الأسلحة لكن من دون أن تتوصل إلى تحقيق ذلك، إذ إن الدولة تواجه أيضاً مشكلة تقادم المعدات الموجودة لديها.

سعودي في قصص الاتهام الأميركي

بسبب بن لادن

اتهم الادعاء الأميركي سعودياً بالتآمر مع تنظيم القاعدة في التسعينات، وبالعمل كجاسوس لدى أسامة بن لادن في لندن. وطلب الادعاء من هيئة محلفين إدانة السعودي خالد الفوزان، زاعماً أنه أدار معسكراً للتدريب في أفغانستان ثم أصبح عميلاً لدى رئيس تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن في العاصمة البريطانية لندن. وادين السعودي، بعد محاكمة استمرت شهراً، بـ4 تهم متعلقة بالإرهاب، وشملت التآمر مع تنظيم القاعدة على قتل أميركيين. وكان الفوزان قد اعتقل في لندن عام 1998 ونقل إلى الولايات المتحدة في 2012 بعد معركة قضائية طويلة لتسليمه، حيث يرجح أن يصدر بحقه حكم بالسجن مدى الحياة في حالة إدانته.

سجين سابق في غوانتانامو

يطالب بلاده بعلاجه من آثار التعذيب

طالب أسترالي، كان محتجزاً في سجن غوانتانامو، حكومة بلاده بدفع تكاليف علاجه من آثار التعذيب، بعد أن أسقطت محكمة استئناف عسكرية أميركية إدانته من تهم تتعلق بالإرهاب.

وقال الأسترالي ديفيد هيكس بعد قضائه 5 سنوات في غوانتانامو في كوبا، إنه لم يقرب بعد من إذا كان سيطلب تعويضاً أكبر من أستراليا، وقال: «أظن أن لا بد أن يتكفل أحد بنفقات علاجي».

وأكد هيكس أثناء لقاء صحافي أن المعاناة التي تعرض لها، والتعذيب البدني والنفسي طيلة الخمس سنوات ستلازمه آثارها لفترة طويلة من حياته.

يذكر أن هيكس كان ضمن مجموعة من المحجزين الأوائل الذين أودعوا سجن غوانتانامو فور افتتاحه في 11 كانون الثاني عام 2002، وقد اعترف في 2007 بتقديم دعم مادي للإرهاب لتقوم المحكمة لاحقاً بإسقاط التهمة الموجهة إليه.

وكان محامو هيكس قد برروا براءة موكلهم بان اعترافاته كانت تحت الإكراه خصوصاً بعد أن عانى لسنوات من الضرب والاعتداء الجنسي والحرمان من النوم.